4 September 2023

Original: English

المؤتمر المعني بإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط
الدورة الرابعة
نيويورك، 13-17 تشرين الأول/نوفمبر 2023

مذكّرة توضيحية مقدَّمة من الجمهورية العربية السورية إلى الدورة الرابعة لمؤتمر إنشاء منطقة خالية في الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل[1]

إشارة إلى وثيقة المعلومات الأساسية التي أعدَّتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW)، والمقدَّمة إلى الدورة الرابعة لمؤتمر إنشاء منطقة خالية في الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، بتاريخ 19 تشرين الأول 2023 والتي تحمل الرمز A/CONF.236/2023/BD.3، تودُّ الجمهورية العربية السورية التعليق على بعض النقاط الواردة في وثيقة المعلومات الأساسية للمنظمة:

حول فريق تقييم الإعلان /DAT/ (الفقرات 37- 38- 39):

1. بدايةً توضح الجمهورية العربية السورية أن تقديم الإعلان السوريّ الأوليّ قد تمّ خلال فترةٍ زمنيةٍ قصيرة، وبخبرةٍ محدودة، ولهذا جاءَ فريق تقييم الإعلان (DAT) لمساعدةِ سورية وبموافقتها لجعلِ إعلانِها الأوليّ يتّسق مع أحكامِ اتفاقيةِ الأسلحةِ الكيميائية. كما أن القضايا التي يتم مناقشتها بين اللجنة الوطنية السورية وفريق تقييم الإعلان لا تزال قيد النقاش، ولا توجد استنتاجات نهائية بشأنها، وبالتالي من السابق لأوانه إطلاق أحكامٍ مسبقةٍ بشأنها.
2. لقد تعاونت الجمهورية العربية السورية مع فريق تقييم الإعلان، ومنحت اللجنة الوطنية السورية، على مدى السنوات التسع الماضية ما يزيد عن 500 تأشيرة دخول لموظفي الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، شملت جميع أفرقة المنظمة التي عملت في سورية، كما سهّلت عقد 24 جولة مشاورات لفريق تقييم الإعلان أثمرت عن حل عددٍ من المسائل العالقة ذات الصلة، ورحّبت بعقد جولة المشاورات الخامسة والعشرين، كما وافقت على جميع الخيارات التي اقترحتها الأمانة الفنية للمنظمة لتسهيل عقد هذه الجولة. إن ورقة المعلومات المشار إليها أعلاه لمنظمة حظر الأسلحة الكيمائية تتجاهل ما أعلنته سورية في الدورة الـ 104 للمجلس التنفيذي للمنظمة حيث وافقت على عقد جولة المشاورات الخامسة والعشرين ولجميع أعضاء الفريق، رُغم أن موافقتها جاءت قبل تاريخ تلك الورقة.

حول آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة /JIM/ (الفقرتين 43- 44):

1. تستغرب الجمهورية العربية السورية الإشارة إلى هذه الآلية منتهية الصلاحية منذ ست سنوات في معرض مساهمة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في مؤتمرنا. لقد اتَّبعت هذه الآلية أساليب عمل تفتقد للمهنية، منها إجراء تحقيقات عن بُعد، واعتمادها على المصادر المفتوحة والمعلومات المقدَّمة من التنظيمات الإرهابية وأذرُعها كجماعة "الخوذ البيضاء"، بالإضافة إلى مخالفتها للقواعد المنصوص عليها في الاتفاقية بشأن

[1] Advance, unedited version.

جمع العينات والحفاظ على سلسلة حضانتها. مما قاد هذه الآلية إلى التوصُّل لاستنتاجات تفتقد للمصداقيَّة، ولعدم قبولها في مجلس الأمن، وبالتالي لم يتم تجديد ولايتها وتم إنهاء عملها رسمياً في شهر تشرين الثاني 2017. لهذا فإن الجمهورية العربية السورية ترفض مخرجات هذه الآلية ولا تعترف بها.

حول ما يُسمّى بـ "فريق التحقيق وتحديد الهوية IIT" (الفقرات 45- 46- 47- 48- 49):

1. تشير الجمهورية العربية السورية إلى أنه بعد فشل عمل آلية التحقيق المشتركة (JIM)، عملت عدة دول معروفة بنهجها العدائي ضد الجمهورية العربية السورية بالتحرُّك لاعتماد آلية في إطار المنظمة يُناط بها مهمَّة تحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية، وذلك على الرغم من عدم وجود أي نص في الاتفاقية يتيح للمنظمة القيام بذلك. وبناءً على التلاعب بنصوص الاتفاقية وتفسيرها على نحوٍ محرّف، اعتمد مؤتمر الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تاريخ 2018/6/27 بالتصويت تحت الضغط الذي مارسته عدّة دول القرار الصادر بالرمز C-SS-4/DEC.3، والذي افتقر للشرعية وذلك نظراً لحالة الانقسام الحاد بين أعضاء المنظمة وبدعم أقل من نصف عدد الدول الأعضاء فيها. هذا القرار منقوص الشرعية أعطى المدير العام الولاية لتأسيس فريق ضمن الأمانة الفنية للتحقيق وتحديد هوية المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سابقة أولى وخطيرة في تاريخ المنظمة.
2. إن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية هي منظمة فنية، يقتصر عملها فيما يخص حوادث الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية على التحقُّق من وجود أو استخدام مواد كيميائية من عدمه، إلا أن تلاعب بعض الدول الغربية بنصوص الاتفاقية منحها دوراً يتجاوز ولايتها المنصوص عليها في الاتفاقية عبر تخويلها بتحديد الجهة التي استخدمت مواد كيميائية سامَّة، مما يشكّل اعتداءً واضحاً على ولاية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.
3. لقد أصدر هذا الفريق حتى الآن تقريرين، استناداً إلى التقارير غير المهنية لبعثة تقصي الحقائق (FFM)، وبالاعتماد على نفس طرائق ومنهجيات العمل الخاطئة، التي تعتمد بشكل كامل على المصادر المفتوحة التي تنشر معلومات مغلوطة تقف وراءها دوائر استخبارات معادية لسورية، أو معلومات مضللة قدمتها تنظيمات إرهابية مثل جماعة "الخوذ البيضاء".
4. أعلنت الجمهورية العربية السورية ومعها عدد من الدول الأطراف، ومنذ اليوم الأول لإنشاء هذا الفريق، بأنها لا تعترف بشرعية هذا الفريق، ولن تتعامل معه، ولن تقبل بنتائج تحقيقاته. إن الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية أنشأت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتحقيق هدف هذه الاتفاقية والغرض منها، ولضمان تنفيذ أحكامها. وبالتالي لا ينبغي أن تكون المنظمة مصدراً لتقارير غير موثَّقة، أو أداةً لنشر معلومات مفبركة أو مزوَّرة. أو أن يتحوَّل عمل المنظمة من عمل فنّي إلى أداة سياسيَّة بيد بعض الدول الغربية لاستهداف دولٍ أخرى.